

كيف ينبغي

أن يكون التعليم الاقتصادي في مصر
لتساهم في التعاون العالمي (١)

لعبد الرحمن فكري بك
وكيل وزارة التجارة والصناعة

تختلف النظم الاقتصادية وتتكيف باختلاف الأغراض التي يسعى المشرعون على شؤون الأمم الاقتصادية أن يحققها. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت الحكومات ترمي إلى تدعيم سلطانها وإعلاء دخلها حتى تستطيع بما لديها من الأموال توسيع نطاق الصناعات الحربية فيها وتجهيز الجيوش اللازمة للغزو والدفاع عن سلامتها ولأن ترفع بين الأمم كلمتها إذ أن ذلك العصر كان عصر تأليف القوميات وتكوين الأمم وكانت الغلبة فيه للقوي فلم يكن والحالة هذه أمام حكومات ذلك الزمن مجال للأهتام بمصالح الأفراد أو العمل على رفع مستواهم. كان الفرد جزءاً من الآلة التي تعمل على إثراء الحكومة ولم يكن غرضاً في ذاته بل كان وسيلة إلى تحقيق غرض آخر ألا وهو تدعيم سلطان الدولة فكان الأهتمام به لا يتجاوز القدر اللازم للبقاء على أجزاء تلك الآلة في الإنتاج فكان أجره لا يتكافأ مع إنتاجه أو العناية برؤيته وأمانته بل كان يتحدد عند المستوى الأدنى الذي يكاد أن يقوم بأوده كان غرض تدعيم سلطان الدولة أولاً هو الذي أملى على التجار بين Mercantilists نظرية إنعاش الحواجز الجمركية العالمية في طريق الوارد - من المنتجات الأجنبية حتى تقل واضمححل ومنح الحادرات جميع الشبهات وشقي الاعانات حتى ترتد وتو - كي يحصل الدولة على أكبر قدر من الذهب تتمكن به من السيطرة على الأسواق المالية وقد استعملته في أثناء الحروب في المعدات على حاجتها من المواد الأولية من الأسواق الأجنبية تلازمة لمواصلة القتال وهذا المرض نفسه هو الذي أوحى إلى الحكومات عند فرضها تصرائب أن لا تفرق بين الغني والفقير بين القادور على دفع الضرائب الذي لا يتأثر بضمة جنهيات تقتطع منه وبين

ذلك الذي تنتقص من طعمه دربهات يجبر على دفعها الى الحكومة وكانت الضرائب كثيرة متشعبة.

ولكن الخلل ما لبث حتى تبدلت وتغير الغرض وأصبح الاهتمام اكبر بالفرد في ذاته وانقلبت النظريات واختلقت النظم وأخذ المثقلون بالشئون الاقتصادية يبحثون في وسائل رفع الأجور وفرضها حدوداً دنيا لا يمكن لأجر العامل ان ينخفض دونها وعملوا على تأمين العمال من شروور البطالة ومخاطر الحياة وعلى ابتناء المساكن الصحية للطبقات العامة وإقامة الضخفاء منهم وغير ذلك من مختلف الخدمات الاجتماعية التي تدخل الاطمئنان على نفوسهم كذلك تغيرت سياسة التجارة الخارجية وأصبحت تتأرجح بين الحرية والحماية المقيدة وفقاً لمصلحة المجموع لا وفقاً لمصلحة الحكومة ودخلها ثم ان نظام الضرائب تغير هو الآخر فدأبني من دفعها اولئك الذين لم تصل ايراداتهم الى حد معين مع تساعد نسبة الضريبة كلما زاد الدخل فراعته الحكومات عدم ارهاق ذوي اليرادات الصغيرة المحدودة ، بالضرائب لتكبيرهم من ان يحيا حياة طيبة

تروون حضراتكم من كل هذا ان النظم الاقتصادية تتشكل وتغير وفقاً للغرض الذي يسعى القائمون على تنظيم الاقتصاد الى تحقيقه لذلك فقبل ان نضع صورة للنظام الاقتصادي في العالم او في مصر بعد الحرب الحالية يجب ان نحدد الغرض الذي يرمي ذلك النظام الى تحقيقه وفي اعتقادي ان العالم ان يرجع بعد الحرب الحالية الى ما كانت عليه الحال في القرن الثامن عشر او الى ما كانت عليه حال بعض البلدان قبل قيام هذه الحرب من العناية اولا بتدعيم سلطان الدولة كغرض في ذاته بل انه لا يخالفني أدنى ريب في أن اتجاه الرأي في العالم قاطبة أخذ يتحول صوب العمل على تحسين حال الفرد والادخار في القيام الاول فان زادت الحكومة في دخلها فلاستعداد أفراد الشعب المحرومين وليس لتعمير ميزانية الحرب، وإن انتهجت الدولة سياسة أكثر حرية في ميدان التجارة الخارجية فلان ذلك يساعد على استمتاع الافراد بحياة أكثر رفاهية من ذي قبل وهكذا في معنى الناحي سيكون الغرض الأساسي هو رفع مستوى المعيشة للفرد

وهنا هو هذا مؤتمر هيئة العمل الدولية الذي عقد في نوفمبر من العام الماضي يعرض فرائده وجوب اتخاذ التدابير اللازمة والمماثلة لتنفيذ الشعوب التي أمنتها الحرب الحالية ولتعمير البلاد المحرقة ولتدبير المواد الأولية للاقتصاد المحتاجة اليها رغبة في إعادة النشاط الاقتصادي بها والمعاونة على تدبير المساكن الضرورية للعامل وعائلاتهم حتى يعيشوا في جو من الحرية والاطمئنان مع العمل على تكبير اتجاه الصناعة حتى يكون منتجاً والاحول العالمية في

أوقات السلم ولا استخدام العمال وبذل الجهود الثورية إلى رفع مستوى معيشتهم في جميع أنحاء العالم

ذلك فيما امتد سيكون الغرض الذي يسعى العالم إلى تحقيقه بعد الحرب الحالية ولا يخال مصر شاذة عن هذا السبيل بل إن القائلين بالأسرف فيها قد بدأوا بالفعل يضعون نصب أعينهم ذلك الغرض الأسمى. والمتظر أن النظام الاقتصادي في مصر بعد الحرب الحالية سيكون غرضه الأول رفع مستوى العيشة لطبقات الشعب إلا أن رفع هذا المستوى يقتضي العمل على زيادة الدخل الأهلي ولن يزيد الدخل الأهلي إلا عن طريق زيادة الكفاية الانتاجية فإلى هي الوسائل إلى زيادة الكفاية الانتاجية ؟

لا يزال في الزراعة متسع لكثير من وجوه التحسين فبتحقيق سياسة الري والصرف التي رسمتها وزارة الأشغال وبتنفيذ سياسة وزارة الزراعة لتحسين اختيار البذور وتقسيمها على المناطق بحسب نوع الأرض واستعمال الأسمدة الكيميائية والآلات الزراعية وبالعناية بالتعليم الزراعي سيزداد انتاج المحاصيل وبالتالي يزداد الدخل الفردي والأهلي

والثروة المائية لا تزال غير مستغلة الاستغلال الكافي كما أن مصر ما زالت في أول عهدهما بالاهتمام بزيادة دخلها الأهلي من السياحة فأمامها متسع كبير للعمل على تنشيطها واعداد العدة لاجتذاب العدد العديد من السياح من جميع أنحاء العالم

إلا أن هذه الجهود متى تضارفت في هذه النواحي لن تزيد دخول الأفراد بالقدر الذي يمكنهم من رفع مستوى معيشتهم وليس من سبيل للوصول إلى هذه الغاية إلا عن طريق الصناعة فالواجب علينا أن نتجه بجهودنا صوب هذه الناحية. فالصناعة في مصر أكبر واسطة لزيادة الدخل الأهلي وما يستتبع ذلك من رفع مستوى العيشة للطبقات المنتجة بها ولن تقتصر فائدتها على رجال الصناعة وعمالها بل تمتد منافعتها إلى فريق كبير من التجار والشغلين بالنقل الذين يشغلون توزيع منتجاتها في داخل البلاد والإشراف على تصديرها إلى الأسواق الأجنبية. ومن القول الثماد أن نذكر أن مصر ساحلة كل سلاح لقيام كثير من الصناعات فيها. فقد تمت الدليل القاطع صدق هذا القول ولا أدل من ذلك من أنه قد نشأت في مصر في غضون الحرب الماضية وما بعدها بعض الصناعات كما أنه قد نصح العمل والانتاج في بعض الصناعات الأخرى التي كانت قائمة

وقد خطت مصر في سبيل تعزيز صناعاتها المحلية خطوات واسعة حتى أنها قبل قيام الحرب الحالية كانت تكفي نفسها كفاية تامة أو في حدود ٩٠٪ من حاجة استهلاكها المحلي من صناعات السكر والكحول وطحن القطن والفلان وزجاج الصابون وغزل القطن والاحذية والصابون

والاسمنت والطرايش. وفي حدود ٨٠ ٪ من صناعتي اذونات والكبريت. هذا وقد باثت صناعة
نزل القطن ونسجه تكفي لسد نحو ٤٠ ٪ من حاجتها من الاقفة القطنية السميكة
ولم يقف الانتاج في هذه الصناعات عند تلبية مطالب البلاد الداخلية بحسب بل تمدها
الى تصدير جزء كبير الى الخارج كما هي الحال في زيت القطن وكبيرة وبثرتة والسكر والمسل
الاسود وفضلات الطحن وغيرها

هذه الناحية الهامة من نواحي الانتاج ما زالت في حاجة الى تنظيم واسع وقد يكون
في قيام معهد للابحاث مزود بكل ما يحتاج اليه معاهد الابحاث الصناعية من آلات وأدوات
وأموال ويشرف عليه خبراء يتخصصون في أنواع الصناعات المختلفة، وقد يكون في انشاء
هيئة للتمويل الصناعي تعمل على مساعدة الصناعات القديمة على الاستمرار والانواع وتنام
في انشاء الصناعات الجديدة من حيث انشاء الشركات الجديدة المأمونة الجانب، قد يركز في
الاهتمام بهاتين الناحيتين بداية تبشر بمستقبل زاهر في ميدان الصناعة.

هذه الناحية من التنظيم الاقتصادي يتكون بلا شك حجر الزاوية في النظام الاقتصادي
في مصر بعد الحرب وسيستتبع قيامها باستمرار السياسة المصرية في التجارة الخارجية تلك السياسة
التي تقوم على أساس مزدوج من تسهيل التبادل التجاري وحماية غير مبالغ فيها للصناعات
المحلية الناشئة. وفي الواقع لم نشد مصر عن هذه القاعدة الا بحكم الاحوال القاهرة الخارجية
فلم تفرض رسوم جمركية عالية على الوارد من بعض المنتجات الزراعية او الصناعية الا برغبة
في حماية الانتاج الزراعي والصناعة المحلية من المزاومة غير المشروعة التي كانت تلتجئ
اليها بعض البلاد كتحسين اعباءات تصدير أو تخفيض أجور الشحن البحري أو اتباع نظام افران
الاسواق الاجنبية بالضائع. ومن المرجح انه إذا زالت الأسباب التي من أجلها فرضت الرسوم
الجمركية العالية، أن تعود السياسة المصرية سيرتها الأولى من تسهيل التبادل التجاري المقترن
بحماية الصناعة الناشئة. وفي اعتقادي ان حماية الصناعات الناشئة لن تتطلب ما يحياها جمركية
مبالغا فيها بل ستكون تلك الحماية بالقدر الذي يسمح للصناعات المصرية أن تقوم والتي تحول
دون مزاومة المنتجات الاجنبية لها وهي في انشائها ومن المحتمل ان لا تكون السياسة المصرية
مناقضة لنظم التبادل التجاري في البلاد الأخرى إذ المرجح ان سياسة تيسير التبادل التجاري
ستسود العالم ولكن من السبقه كلية قيام حرية مطلقة في التبادل العالمي. وفي كثير من
البلاد يستلزم الاحتفاظ بالشئ المالي لديشة حماية بعض الصناعات وحتى في البلاد
القديمة والريثة في الصناعة كما كثيرا سيتطلب الأمر الابقاء على بعض الرسوم الجمركية
الخاصة ببعض الصناعات ما دام غرض السياسة الاقتصادية الانكيزية هو رفع مستوى

المعيشة لطبقات الشعب. وقد كتب اللورد Keynes أحد كبار الاقتصاديين الإنكليز في أحد مؤلفاته الحديثة أن إنكلترا إذا عدلت عن سياستها التقليدية في التجارة الخارجية فذلك إلا حرصاً منها على الاحتفاظ بمستوى من العيش مرتفع

ومن المحتمل أن تدخل بعض التغييرات على نظام الضرائب الحالية تحقيقاً لرفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب. فبدأ الضريبة المتصاعدة لم يؤخذ به تماماً في مصر ومن الأرجح أن نظام الضرائب في مصر سيندرج في التعديل بشكل يسمح بالتصاعد النسبي المشاهد في كثير من البلاد الأجنبية حتى تتحقق العدالة بين دافعي الضريبة كما أنه من المحتمل النظر من جديد بكثير من الاهتمام في فرض ضرائب جديدة حتى تستطيع الحكومة الاتفاق على نواحي الإصلاح الاجتماعي التي يتطلبها رفع مستوى المعيشة. وتعلمون حضراتكم أن نواحي الإصلاح الاجتماعي تقتضي أموالاً وفيرة فوفقاً للتقرير الذي قدمه السير وليم بيتردج والذي نشر ملخص له في الصحف أخيراً تبلغ الأموال التي يقدر اتفاقها في إنكلترا في هذه النواحي ٧٠٠ مليون جنيه في السنة الأولى من تنفيذ مقترحاته ونحن لا نتطلع إلى تحقيق جميع هذه الإصلاحات الاجتماعية دفعة واحدة ولكننا نحبو إلى أن نتوجه في هذا السبيل نهج البلاد المهتمة بشؤون الإصلاح الاجتماعي تدريجياً على قدر ما تسمح به مقدرتنا المالية

ترون حضراتكم من هذا أن مصر في نظامها الاقتصادي كما صورناه ستساهم في التعاون العالمي من حيث العرض وفي كثير من التفاصيل. ولا إخال مصر من حيث نظام عملتها ستكون أقل تعاوناً مع بقية بلاد العالم الأخرى. فأنها كما تعلمون مرتبطة بالجنه الاسترليني وهي العملة المائدة في جزء كبير من العالم فلن يغير من سياستها المالية شيئاً أن تتبع نظاماً عالمياً موحداً إذا ما دعيت إلى ذلك. ونحن لا نعلم على وجه التحقيق ما ينتظر أن يكون عليه نظام العملة في المستقبل وهل سيكون من اليسور العودة إلى قاعدة الذهب أو اتباع نظام آخر يكون من شأنه تسهيل سبل التبادل التجاري والنال بين مختلف الأمم ولكن هناك أسراً واحداً يرجح قيامه وهو أن مصر ستكون من اعتمادها للعمل بما يستقر عليه الرأي بين الأمم بعد الحرب فيما يتعلق بالعملة رغبة منها في التعاون مع بلاد العالم للتشرف على كل ما من شأنه زيادة سبل التبادل التجاري فإذا ما ذهبت مصر في هذا المسار واستقر عليه الرأي من الإصلاحات الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب وحياته الاقتصادية إلى الحد الذي نساؤه فهي ولا شك متمشية مع بقية أمم العالم ومتعاونته معها على تحقيق العدل العليا في الميدان الاقتصادي تلك التل التي ترونها أحيان الشعوب وتتداول إليها أعضائها في أيام السلام